مقيدة او مبهمة في خلال الشرح ميزة بعلت في اولها والنون في آخرها
مرموزا لها فصل احق الناس بالامامة الوالي
في محل ولايته الاعلم فالاعلم وان اختص غيره
بسائر الصفات الاتية للخبر الصحيح لا يؤمن الرجل
الرجل في سلطانه ومحل ذلك في غير من ولاه الامام
الاعظم او نايبه اما من ولاه احدهما في مسجد فهو
اولى من والي البلد وقاضيها قلت قال ابن حجر بل يظهر
من الولاة وغيره تقديمه على من عدا الامام الاعظم انتهى وفيمن نصبت
ا ربدل قوله ولايته الامامة عرفا او نصا خلافا لمن خص ولاية الحرب بالاول
بل يظهر بقوله فلا حق لهم في الامامة وحيث كان الوالي احق فقدم
والاولى حمله انتهى
بنفسه او يقدم غيره لان الحق له فينيب فيه من يشاء
ولو اقيمت الصلاة في ملك غيره وقد رضي المالك باقامتها
في ملكه لان تقدم المالك وغيره يحضر ته من غير استيذانه
لا يليق ببذل الطاعة له قلت قوله وقد رضي المالك
قيد لجواز اقامة الصلاة في ملكه كما في شرح م ر وفيها
ايضا لو اذن المالك في اقامة الصلاة فرادى جازت
اقامتها جماعة مالم يزد زمن الجماعة والاحتياج لاذنه
فيها انتهى ملخصا والاحق بعد الوالي فيما اذا اقيمت
الصلاة في مملوك الرقبة او المنفعة الساكن يعني
المستحق لتلك المنفعة قلت دفع الشارح بالغاية
المذكورة توهم ارادة بالسكنى بالفعل فبين ان المراد
الاستحقاق المستحق للمنفعة اعم حقيقة وهي من
عدا المؤجر المستعير والمستاجر مجازا وهو المستعير ونحوه كما في
انتهى بملك او اعارة او اجارة او وقف او وصية صحيح
ونحوها يقدم بنفسه ايضا او يقدم المامور فالوالي
والخبر

لم يسجد الحنفي اعتبارا باعتقاد المأموم فيها وهو الاصح
وعليه لو قنت الشافعي في الاولى خلف الحنفي استحب له
سجود السهو ايضا في الاصح كما لو كان امامه شافعيا
فتركه وكما لو اقتدى شافعي بمثله فقرا امامه الفاتحة
وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة ايضا فانه لا يتبعه
بل ينتظره في الاعتدال ويغتفر تطويل الركن القصير في
ذلك واختار في شرح الروض جواز كل من الامرين
فيذلك وفي نظير من الحلبي بين السجديتين
وهذا خلاف ما لو اقتدى شافعي بمن يرى تطويل
الاعتدال فانه لا يوافقه بل يسجد ويتظره ساجدا
كما ينتظره قائما اذا سجد في سجدة سهو انتهى خاتمة
قال الاذرعي والحليمي الامامان الجليلان من اصحابنا
لو اقتدى نحو ولي الامر او نايبه مع تركه بعض الواجبات
عند المأموم صحت القدوة عالما كان الامام او عاميا ولا
يفارق خوف الفتنة كذا نقله الشيخان عنهما واستحسناه
لكن بعد نقلهما عن تصحيح الاكثرين وقطع جماعة عدم
الصحة وهو المعتمد كما مر قال سم نقلا عن م ر وقد يدل له انه
يترتب على ذلك فتنة ولو سلم فيمكن دفعها بغير الاقتداء
كان يوهمه الاقتداء ولا يتابعه في الافعال او يتابعه ولا
ينتظره انتظارا كثيرا فاندفع التعليل بخوف الفتنة انتهى
وقوله كان يوهمه الاقتداء به ولا يتابعه اي بان يأتي بفعله
بعد فعله لا الاجل وقف افعاله على افعاله بل استقلالا
تأمل مع فهذا لا يضر وان ترتب عليه انتظار كثير بين افعاله
كما سيأتي مع كلام فيه للخرشي في مبحثه ان شاء الله تعالى
وما استحسناه مخالف لنظائره كصحة الجمعة
السابقة وان كان السلطان مع الاخرى تتمة